كيف يستغل طرفا الحرب في السودان
قطاع الثروة الحيوانية

ضأن في محطة التصدير، راديو دبنقا (من وسائل التواصل الاجتماعي)

هذه الورقة نتاج تعاون بين المرصد السوداني للشفافية والسياسات ومركز فاكتس للصحافة

نوفمبر 2024

FACTSD
FACTS CENTER FOR JOURNALISM

شهد قطاع الثروة الحيوانية في السودان تحديات كبيرة بسبب النزاع الحالي وزعزعة البلد. ورغم هذه الصعوبات، أدّى الطلب على واردات الماشية واللحوم في الأسواق الرئيسية مثل المملكة العربية السعودية ومصر إلى زيادة صادرات الماشية. فبلغت قيمة صادرات السودان من الماشية إلى المملكة العربية السعودية، في عام 2023، حوالي 715 مليون دولار، وهذه زيادة بنسبة 77.4٪ عن العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع في الصادرات إلى التدابير الاستراتيجية التي اتخذتها الحكومة السودانية، بما في ذلك نقل الخدمات البيطرية وتحسين مسارات النقل. ومع ذلك، لا يزال القطاع عرضة للابتزاز من قبل الجماعات المسلحة، خاصة قوات الدعم السريع، التي أدّت تحركاتها إلى عرقلة حركة الرعاة والتسبب في خسائر كبيرة لصغارهم. وعلاوة على ذلك، أدت الغارات الجوية التي شنتها القوات المسلحة السودانية على أسواق الماشية إلى تفاقم التحديات التي يواجهها القطاع، مما أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين ونفوق الماشية.

المقدمة

يلعب قطاع الثروة الحيوانية دوراً محورياً في توليد عائدات النقد الأجنبي للدولة، لهذا السبب اختطفت كيانات مرتبطة سياسياً وأمنياً بجهاز الدولة هذه التجارة، إلى حد كبير، على مدى العقود الثلاثة الماضية في ظل نظام عمر البشير. وكانت الهيمنة على تجارة الماشية أحد أعراض الكليبتوقراطية في ذلك العهد، حيث وُجّهت موارد الدولة لصالح النخبة الحاكمة وحلفائها، بينما حُرم الناس من الصحة والتعليم والتنمية المستدامة.

استثمرت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إبان حكم عمر البشير، موارد كبيرة في الأطوار النهائية من تجارة الماشية، بما في ذلك التسمين والذبح ومعالجة وتصدير اللحوم المصنعة والماشية على السواء. وقد جاء انخراط الجيش في هذه التجارة من خلال شركات القطاع العام التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية بالكامل، في حين انخرطت قوات الدعم السريع من خلال شركات خاصة امتلكها قادة هذه القوات، أي أفراد عائلة دقلو الممتدة. وبعد اندلاع الحرب في أبريل 2023، واصلت شركات القوات المسلحة السودانية حصد أرباح هائلة، في حين تكبدت استثمارات عائلة دقلو في هذا القطاع خسائر مالية كبيرة.

رغم نجاح ثورة ديسمبر 2018، التي أدّت إلى إسقاط عمر البشير في أبريل 2019 وإقامة حكومة مدنية، إلا أن الدولة العميقة ظلت مسيطرة على الاقتصاد. وخلال الفترة الانتقالية التي قادتها الحكومة المدنية بقيادة الدكتور عبد الله حمدوك من أغسطس 2019 إلى أكتوبر 2021، وسّعت الشركات العامة التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية والشركات الخاصة المملوكة لقادة قوات الدعم السريع أنشطتها في قطاع الثروة الحيوانية، مستخدمة نفوذها ومكانتها لتوسيع سيطرتها وعرقلة جهود الإصلاح الحكومي.

مع تنامي التأثير التراكمي للإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة المدنية، قادت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم

السريع انقلاباً في 25 أكتوبر 2021 ضد تلك الحكومة من أجل حماية مصالحها. وكان التنافس على السيطرة المنفردة على السلطة والثروة، من خلال الهيمنة على موارد الدولة، عاملاً رئيسياً قاد الجيش وقوات الدعم السريع إلى الحرب المدمرة التي بدأت في أبريل 2023 ودخلت الآن شهرها السابع عشر.

يقدم هذا التقرير صورة عامة موجزة للتغييرات في قطاع الثروة الحيوانية في السودان بسبب الحرب الدائرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بما في ذلك التغييرات في سلاسل التوريد ومسارات النقل. ويحدّد التقرير هذه التغييرات، ويقيّم مداها وتأثيرها على الأسواق المحلية والأجنبية والاقتصاد السوداني ككل. وكذلك يسلّط التقرير الضوء على التحديات الجديدة التي تواجه كل من الشركات الخاصة العاملة في التجارة ومؤسسات القطاع العام التي تدير قطاع الثروة الحيوانية أثناء الحرب، وكيف تستجيب لهذه التحديات. وبذلك يهدف التقرير إلى شرح كيف يستفيد كل من طرفي النزاع من هذا القطاع.

أعدّ التقرير مركز فاكتس للصحافة والمرصد السوداني للشفافية والسياسات. وقد بدأ البحث بمعالجة التقارير الميدانية لمركز فاكتس للصحافة والبيانات الثانوية من مختلف التقارير والمقالات وأوراق البحث حول قطاع الثروة الحيوانية في السودان قبل وأثناء الحرب، وقد قام الشريكان بشكل مشترك بهذا العمل. وسيساعد هذا التقرير أصحاب المصلحة من هيئات الحكومة المحلية والمؤسسات الدولية والشركات الخاصة في فهم تأثير الحرب على هذا القطاع وكيفية توجيه الاستجابات المناسبة من أجل مقابلة التحديات الحالية التي تواجه القطاع. كما يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على الجوانب الرئيسية لمصادر تمويل أطراف الحرب.

قطاع الثروة الحيوانية في السودان قبل الحرب

يعتبر قطاع الثروة الحيوانية مكوناً حيوياً في الاقتصاد السوداني، حيث يسهم بنحو 34٪ من الناتج المحلي الإجمالي العائد من الزراعة، التي تمثل بدورها ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وفي عام 2023، قُدِّر عدد الثروة الحيوانية بنحو 111.8 مليون رأس من الحيوانات، بما في ذلك 41.4 مليون رأس من الأغنام، و32.8 مليون رأس من الماعز، و32.7 مليون رأس من الأبقار، و5 ملايين رأس من الإبل.[1] وهذه الأرقام تضع السودان بين أكبر ثلاث دول أفريقية من حيث إنتاج الثروة الحيوانية.

أهمية هذا القطاع حاسمة، ليس فقط في توفير فرص العمل، ولكن أيضاً في ضمان الأمن الغذائي. ففي الظروف العادية، يلبي إنتاج اللحوم في السودان 90% من طلب السوق المحلي، ويعمل في هذا القطاع حوالي 40% من سكان السودان.[2] ووفقاً لوزارة الثروة الحيوانية، يبلغ الاستهلاك السنوي من اللحوم الحمراء في السودان حوالي 1.5 مليون طن، في حين يبلغ استهلاك الحليب المحلي حوالي 4.5 مليون طن سنوياً للسنوات 2016-2020.

قطاع الثروة الحيوانية قطاع حيوي في صادرات السودان، حيث بلغت قيمة الصادرات لعام 2022 حوالي 556 مليون دولار (بما في ذلك الحيوانات الحية واللحوم والجلود). ومن بين هذه الصادرات، كانت صادرات الأغنام هي الأعلى بقيمة 226 مليون دولار، تليها صادرات الإبل بقيمة 173 مليون دولار، والأبقار بقيمة 46 مليون دولار، والماعز بقيمة 2 مليون دولار. وبلغت صادرات اللحوم 101 مليون دولار، بينما بلغت صادرات الجلود 5 ملايين دولار.

[1] FAO, "Special Report 2023 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM)," March 19, 2024, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/8e198344-f214-46c5-bf37-26404fccbc9f/content.

[2] Alfadul, Hanan; Siddig, Khalid; Ahmed, Mosab; Abushama, Hala; and Kirui, Oliver, "Sustainable livestock development in Sudan: Challenges, opportunities, and policy priorities," Sudan SSP Working Paper.

أهم الدول المستوردة للمواشي من السودان (حسب عدد رؤوس الماشية سنويا وحسب الدولة)

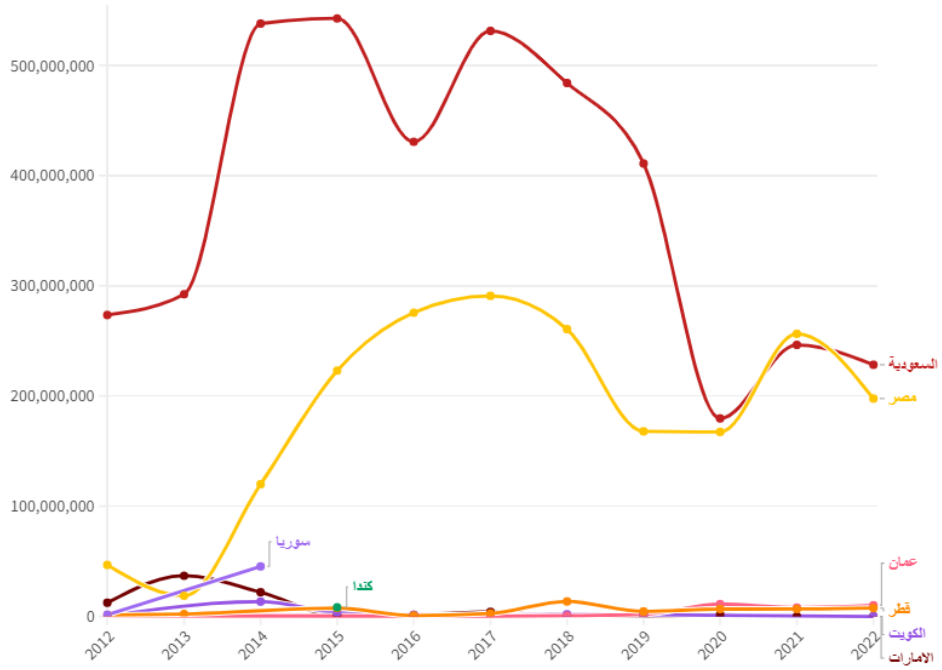

تُعتبر المملكة العربية السعودية المستورد الرئيسي للماشية السودانية، خاصة الحيوانات الحية في موسم الحج، وهي ثاني أكبر مستورد للماشية الحية في العالم بحوالي سبعة ملايين رأس، يورد السودان منها حوالي 5 ملايين رأس. وفي عام 2022 وحده، بلغت قيمة صادرات السودان من الحيوانات الحية إلى السعودية 228 مليون دولار. وتليها مصر بصادرات قريبة من ذلك تبلغ قيمتها 197 مليون دولار في نفس العام. وتفضّل المملكة العربية السعودية استيراد الماشية الحية، وتظل قيمة صادرات الجلود واللحوم إلى المملكة العربية السعودية متواضعة مقارنة بالماشية الحية. وتفضل الإمارات العربية المتحدة استيراد اللحوم.

كانت معظم صادرات السودان من الماشية من الأغنام، بقيمة تجاوزت 4 مليارات دولار على مدى عشر سنوات. كما يلاحظ أن إجمالي صادرات الماشية أعلى من إجمالي صادرات الماعز، رغم أن أرقام صادرات الماشية بدأت في عام 2019، مقارنة بعام 2012 للماعز.

انخفضت قيمة صادرات الماشية بعد عام 2019. ورغم أن الكمية المصدرة من الأغنام انخفضت بشكل كبير في سنوات معينة، مثل عام 2017، إلا أن قيمتها لم تنخفض بمستوى مماثل (ويعود ذلك على الأرجح إلى مشكلة تتعلق بتوفر البيانات).

أهم الدول المستوردة للجلود من السودان

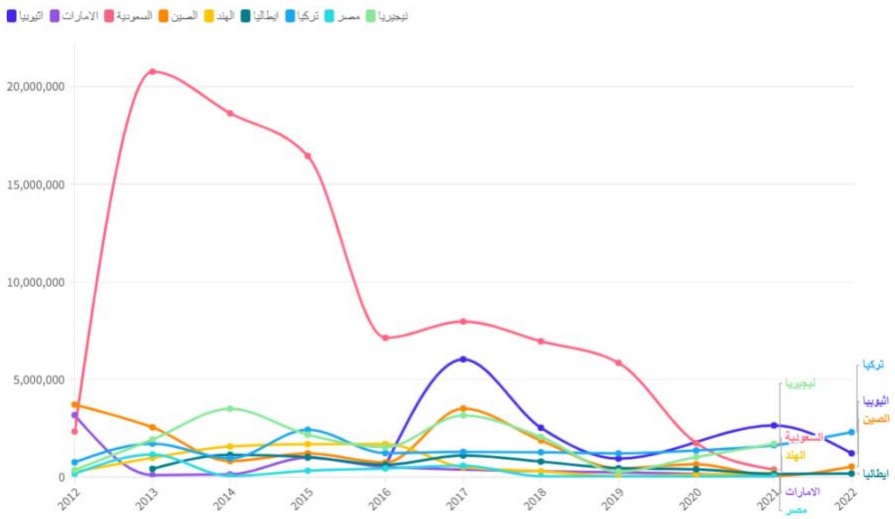

وجود الأطراف المتحاربة في قطاع الثروة الحيوانية قبل الحرب

القوات المسلحة السودانية

تم تغيير اسم هيئة التصنيع العسكري، التي تأسست عام 1993، إلى منظومة الصناعات الدفاعية بموجب قانون صدر في عهد البشير. [3] ومنح ذلك القانون المنظومة استقلالاً تاماً عن جميع القوانين المالية والإدارية التي تحكم المؤسسات الحكومية السودانية، مما منحها الحق في استثمار أموالها بدون رقابة ديوان المراجعة القومي، وإعفائها من لوائح المشتريات والتعاقدات واللوائح المالية والمحاسبية المعمول بها في الهيئات الحكومية. وبفضل هذه الصلاحيات الواسعة، تعمل منظومة الصناعات الدفاعية والشركات التابعة لها كأنها دولة داخل الدولة.

شركة الاتجاهات المتعددة شركة قابضة تأسست عام 2010 تحت مظلة هيئة تنمية الصادرات، التي تندرج هي نفسها تحت منظومة الصناعات الدفاعية. وكما يوحي اسمها، تتخصص هيئة تنمية الصادرات في تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية السودانية التقليدية، وإعادة تدوير العملة الأجنبية التي تجنيها من الصادرات في حسابات تديرها حصرياً قيادة القوات المسلحة السودانية لتلبية احتياجات المؤسسة العسكرية السودانية ومقابلة كلفة المزايا الواسعة التي يتمتّع بها كبار ضباطها. نجحت شركة الاتجاهات المتعددة منذ تأسيسها في إنشاء مزارع حديثة لتسمين العجول من أجل تصديرها حية، وإنشاء مسالخ حديثة في منطقة المويلح غرب أم درمان لمعالجة اللحوم من أجل التصدير.

أفاد الموقع الرسمي لشركة الاتجاهات المتعددة ، الذي كان نشطاً بشكل متقطع بين عامي 2017 و2022، أن الشركة لديها

---

3 الراكوبة، **"منظومة الصناعات الدفاعية: إنني أخذتُ ما أعطيتُ شيئً !**، 5 نوفمبر، 2020, متاح علي هذا الرابط: https://shorturl.at/HIeWJ

مشاريع عالمية في شمال إفريقيا والخليج، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والشام وتركيا وفقاً للسجلات المسترجعة من موقع وايباك مشين Wayback Machine. كما كانت للشركة شراكات مع شركة الراجحي الدولية للزراعة في المملكة العربية السعودية، وشركة الجابري للتجارة، ووزارة المالية والتجارة في جمهورية مصر العربية.

استفادت الشركات المملوكة للدولة، مثل شركة الاتجاهات المتعددة المملوكة لقطاع الأمن، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني السابق، الذي سُمّي منذ عام 2020 باسم المخابرات العامة، والشرطة الوطنية، من التسهيلات التي توفرها الدولة والإعفاءات من رقابة الهيئات التنظيمية مثل الجمارك وديوان الضرائب وديوان المراجعة. وهذه الهيئات مسؤولة عن ضمان الامتثال للقوانين واللوائح التي تحكم الشركات الخاصة والهيئات الحكومية.[4] لذلك أتاح استخدام شاحنات الجيش ووقوده وأفراده في نقل السلع إلى موانئ التصدير على البحر الأحمر والحدود مع مصر لشركات مثل شركة الاتجاهات المتعددة زيادة هوامش أرباحها.

حافظت منظومة الصناعات الدفاعية والشركات التابعة لها مثل شركة الاتجاهات المتعددة على مزايا تساعدها على التفوق على شركات القطاع الخاص الأخرى. على سبيل المثال، سهّلت العلاقات الحكومية حصول الشركة على أكبر عقودها في عام 2017 مع وزارة المالية والتجارة في مصر، بقيمة تقرب من مليار دولار على مدى ثلاث سنوات. وقد سمح هذا العقد لشركة الاتجاهات المتعددة بتطوير العديد من المشاريع المتعلقة بالثروة الحيوانية، مثل مزرعة الارتقاء لإنتاج الألبان وتحسين السلالات، الواقعة شمال أم درمان، على بعد حوالي 64 كيلومتراً من طريق شريان الشمال. وتضم المزرعة 46 حظيرة ويعمل بها 35 عاملاً، مع مرافق تخزين للوقود والأدوية البيطرية والأعلاف.

وفّرت مزرعة كاري، الواقعة غرب أم درمان في الحارة 43، على بعد حوالي 15 كيلومتراً من مقر شركة الاتجاهات المتعددة لإنتاج الثروة الحيوانية، وبالقرب من مسلخ كاري القومي، إمدادات اللحوم المبردة للتصدير. كما أنشأت الشركة مزرعة ضخمة لتسمين العجول في مدينة النهود في غرب كردفان. وتقدر مساحة المزرعة بـ 269 فداناً وقادرة على استيعاب 20 ألف رأس من الماشية. وتفيد التقارير أن مزرعة إضافية أنشأت في المويلح لتشغل مساحة 107 أفدنة وتستوعب 25 ألف رأساً من الماشية.

وقّعت شركة الاتجاهات المتعددة في عام 2021 اتفاقية ثنائية مع وزارة المالية والتجارة المصرية لإنشاء الشركة المصرية السودانية للتنمية والاستثمارات المتعددة برأس مال 500 مليون جنيه مصري (حوالي 30 مليون دولار أمريكي). ساهمت شركة الاتجاهات المتعددة، بصفتها الجانب السوداني، بنسبة 40٪ من رأس مال المشروع المشترك من مواردها الخاصة على ما يبدو، بينما احتفظت الشركات العامة المصرية بنسبة 60٪ المتبقية[5]. وكانت اتفاقية عام 2021 أحدث اتفاقيات التعاون بين شركة الاتجاهات المتعددة ووزارة المالية والتجارة المصرية، التي تعاقدت مع الشركة مقابل مليار دولار لتوريد 800 ألف عجل سوداني

[4] Suliman Baldo, “Sudan Struggles to Control Its parastatals,” a report for The Sentry, May 2021, available at: https://thesentry.org/wp-content/uploads/2021/05/SudanParastatals-TheSentry-May2021.pdf.

[5] Egyptian Sudanese Company For Developmemt and Multiple Investments, “Minister of Supply: The Egyptian-Sudanese company aims for Egyptian-Sudanese economic integration,” https://egyptiansudanese.com/?p=16473 .

إلى الأسواق المصرية. سمح هذا الاستثمار للشركة بتوسيع بنيتها التحتية. وقد جعلت مثل هذه الصفقات الضخمة شركة الاتجاهات المتعددة واحدة من أكبر مصادر العملة الأجنبية لمنظومة الصناعات الدفاعية والجيش السوداني.

ولعل الدليل الأوضح على الاستقلال المالي لمنظومة الصناعات الدفاعية وعدم خضوعها لرقابة المؤسسات الحكومية الأخرى، وفروعها مثل شركة الاتجاهات المتعددة، هو أن وزير التجارة في الحكومة المدنية الانتقالية علم بتكوين هذه الشركة المصرية السودانية المشتركة من الصحف!

قوات الدعم السريع

كانت قوات الدعم السريع، وقائدها الفريق أول محمد حمدان دقلو المعروف بحميدتي، وعائلته منخرطين أيضاً في تجارة الماشية وتصديرها إلى مصر وليبيا قبل الاستجابة لدعوة البشير عام 2003 لتجنيد العرب الرحل من شمال دارفور في الميليشيات، التي عُرفت باسم الجنجويد. كان تعطيل طرق تجارة الإبل إلى أسواقها التقليدية في مصر وليبيا نتيجة للتمرد الذي شنته حركة تحرير السودان ضد الحكومة المركزية عام 2003 هو الدافع الرئيسي لعشيرة دقلو وفرعها القبلي المعروف باسم الماهرية للانضمام إلى القوات الحكومية في محاربة المتمردين.

استغل حميدتي نفوذه الأمني المتزايد، الذي رافق صعوده في صفوف الجنجويد، لتوسيع وتنويع أعمال العائلة. وفي عام 2009، أسس عبد الرحيم دقلو، القائد الميداني لقوات الدعم السريع والشقيق الأكبر لحميدتي، شركة الجنيد متعددة الأغراض، وهي شركة قابضة تضم شركات تابعة متخصصة في البناء والطرق والجسور وإدارة مخلفات التعدين والنقل العام. وتوسعت أعمال عائلة دقلو لتشمل تشييد مزرعة حديثة للماشية ومسلخ في منطقة المويلح اكتمل في الأشهر التي سبقت الحرب.

أهم الدول المستوردة للحوم من السودان

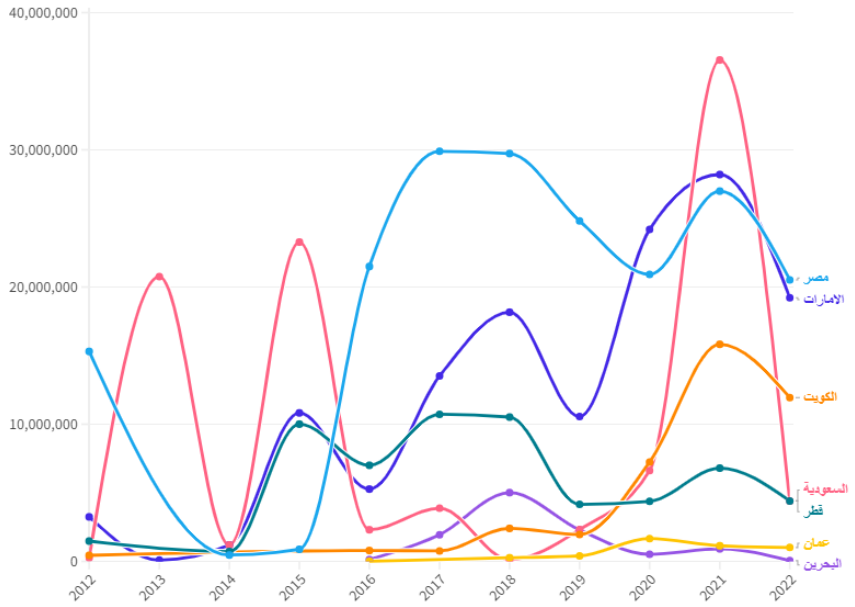

وجّه قائد قوات الدعم السريع وعائلته تركيزهم نحو قطاع الثروة الحيوانية بهدف توسيع وتنويع استثماراتهم، التي زادت خاصةً بعد المكافآت المالية التي جمعتها قوات الدعم السريع على مر السنين من مشاركتها في حرب اليمن مع التحالف الذي تقوده السعودية. وبعد إزاحة نظام الرئيس السابق عمر البشير في أبريل 2019، توسّعت طموحات عائلة دقلو، فاستثمروا في قطاعات مختلفة، بما في ذلك المصارف والثروة الحيوانية والذهب والتجارة عبر الحدود. وبحلول منتصف عام 2021، سيطرت عائلة دقلو ومؤسساتها المالية على غالبية أسهم بنك الخليج وبنك الثروة الحيوانية، إلى جانب البنية الأساسية التي امتلكها بنك الثروة الحيوانية منذ إنشائه بوصفه شركة مساهمة في عام 1993 تحت رقم التسجيل 7127[6].

كان الهدف الأصلي لبنك الثروة الحيوانية هو تمويل تنمية وتجارة الثروة الحيوانية، حيث لعبت الحكومة دوراً مهماً في إنشائه من خلال توفير البنية الأساسية لشركة المواشي وشركة طرق الثروة الحيوانية بوصفها الأساس لإنشاء البنك. وعلى مر السنين، انتقلت ملكية البنك إلى بنك السودان المركزي ومجموعة من رجال الأعمال المقربين من نظام البشير، بقيادة جمال عبد الله الوالي، الذي شغل منصب رئيس مجلس الإدارة من عام 2016 إلى عام 2018.

وفقاً لمصادر تحدثت إلى الباحثين الذين أعدوا هذا التقرير، قامت شركات تابعة لقوات الدعم السريع، بعد الاستحواذ على غالبية الأسهم في بنك الثروة الحيوانية، بتنفيذ تغييرات هيكلية. بدأوا بإعادة تشكيل مجلس الإدارة، وتعيين الصادق محمد علي حسب الرسول رئيساً له. وفي أكتوبر 2022، أعلنت هيئة تنظيم أسواق المال عن دمج أسهم بنك الثروة الحيوانية، حيث تم دمجت كل 10 أسهم في سهم واحد.

بعد انقلاب أكتوبر 2021 ترأس جبريل إبراهيم، وزير المالية، مجلس إدارة هيئة تنظيم أسواق المال، مع عضوية العديد من الحلفاء الماليين لعائلة دقلو، بما في ذلك هشام السوباط، رئيس اتحاد أصحاب العمل. كان السوباط معروفاً بشراكته مع الإمبراطورية الاقتصادية لقوات الدعم السريع قبل التداعيات، وبعد ذلك أصبح أحد الحلفاء الاقتصاديين الرئيسيين للجيش[7].

استغل قائد قوات الدعم السريع حميدتي نفوذه السياسي داخل الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون، لتعزيز للأعمال المرتبطة بعائلة دقلو في قطاع الثروة الحيوانية قُدماً، في فبراير 2021 ليضمن تعيين الحافظ إبراهيم عبد النبي وزيراً للثروة الحيوانية. والحافظ هو شقيق مصطفى عبد النبي، المدير المالي لجميع شركات عبد الرحيم دقلو في السودان والإمارات العربية المتحدة، وهو أيضاً عضو مجلس إدارة بنك الخليج[8].

التغييرات الناجمة عن حرب 15 أبريل

في 15 أبريل 2023، اندلع النزاع المسلح في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مما دفع البلد إلى دوامة من العنف والمعاناة الإنسانية الشديدة. وتسبب النزاع المستمر في أضرار جسيمة، مما أدى إلى تدهور حاد في الأمن

[6] C4ADS, “Breaking the Bank,” June 2022, available at: https://c4ads.org/wp-content/uploads/2022/06/Breaking-the-Bank-C4ADS.pdf.

[7] مقابلات عبر الهاتف، أتر، أغسطس 2024.

[8] الراكوبة، "الراكوبة تكشف خفايا قفزة حارس أمن (سيكيوريتي) إلى منصب ‘‘وزير الثروة الحيوانية’’ بالسودان"، 26 يناير 2023، متاح على الرابط: https://shorturl.at/uiuaq .

الغذائي. وتشير التقارير إلى أن مناطق كبيرة من غرب دارفور والخرطوم تواجه خطر المجاعة. ويعاني ملايين السودانيين من الجوع وسوء التغذية، مع ارتفاع معدلات الوفيات المرتبطة بالجوع بين النازحين. وحيث دُفع 12 مليون شخص خارج مواطنهم – 10 ملايين داخل السودان و2 مليون إلى الدول المجاورة[9] – أصبح حوالي 25 مليوناً من سكان البلد البالغ عددهم 42 مليوناً يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية والحماية بشكل عاجل، بينما يواجه 18 مليون شخص انعداماً حاداً للأمن الغذائي[10]. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تحول الأراضي الزراعية والرعوية إلى مناطق نزاع، وهي الأراضي التي لعبت سابقاً دوراً حاسماً في تزويد الأسواق المحلية بمختلف المواد الغذائية، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية الجذرية ونقص السيولة وارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى 145٪ في عام 2024[11].

لم يكن قطاع الثروة الحيوانية بمعزل عن هذه التغيرات، حيث فقد عدد كبير من الرعاة مواشيهم لأسباب مختلفة، بما في ذلك النهب وانتشار الأمراض والنقص الشديد في مدخلات الإنتاج مثل الأعلاف والحبوب واللقاحات والنزوح من مناطق الرعي والتغيرات في سلاسل التوريد والأسواق الرئيسية بسبب توسع الحرب.

تتكون سلسلة التوريد من الأسواق والطرق التي تربط بين هذه الأسواق ومحطات الجمارك الخاصة بالتصدير في نهاية سلسلة التوريد. وهناك ثلاثة أنواع من أسواق الماشية الرسمية: أسواق أولية وثانوية وأسواق نهائية/أسواق تصدير. وتقع معظم الأسواق الأولية في دارفور وكردفان حيث يوجد 80٪ من الماشية في السودان. وتقع الأسواق الثانوية، حيث يتم تجميع الماشية من الأسواق الأولية، في الأبيض والخِوَيْ والنهود والدمازين والقضارف ونيالا وغبيش. والأسواق النهائية/أسواق التصدير هي سوق المويلح في أم درمان وسوق الماشية في الدامر.

يعتمد نمط نقل الثروة الحيوانية من مناطق الإنتاج إلى الأسواق المحلية أو أسواق التصدير على عوامل مثل الموسم، وعمر الحيوان، وجنسه، وحالته الصحية. وفي السودان، تُنقل الثروة الحيوانية غالباً عبر الطرق البرية بالشاحنات، أو بواسطة السكك الحديدية، أو سيراً على الأقدام، أو بالقوارب. وتُعتبر شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية في السودان راسخة نسبياً في جميع أنحاء البلد، إذ يربط الطريق المعبد من النهود عبر الخِوَيْ وصولاً إلى الأبيض كلاً من أم درمان وبورتسودان وسواكن (بوصفها منافذ للتصدير). ومع ذلك، لا تزال التكلفة العالية لنقل الماشية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك عبر الطرق البرية أو السكك الحديدية تمثل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الوقود. ويُعدّ خيار سَوْق الماشية خلال فصل الشتاء أو موسم الأمطار هو السبيل الأقل تكلفةً لنقلها من منطقة لأخرى داخل السودان، لكن هذا الخيار غير مناسب خلال الموسم الجاف، إذ تزداد معدلات النفوق وفقدان الوزن بين الحيوانات. الآن تسبب انعدام الأمن في تعطل مسارات الإمداد المعروفة التي تربط غرب السودان بشرقه لأكثر من عام ونصف، مما أدى إلى بيع معظم ماشية كردفان ودارفور محلياً، وأثر سلباً على دخل الرعاة. ولحل هذه الأزمة، تم اعتماد مسار جديد عبر سوق الدبة في شمال السودان، إلا أن هذا السوق تعرض لحريق في يونيو 2024، مما زاد من تعقيد الوضع.

---

[9] IOM, "Sudan Internal Displacement Set to Top 10 Million as Famine Looms – IOM," June 6, 2024, https://www.iom.int/news/sudan-internal-displacement-set-top-10-million-famine-looms-iom.

[10] UN OCHA, Situation Report, September 3, 2024, https://reports.unocha.org/en/country/sudan/.

[11] International Monetary Fund, "Inflation rate, average consumer prices," https://www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/VEN/IRN/ARG/SSD/SDN/AFQ.

تبدأ سلسلة تسويق الثروة الحيوانية في السودان من توفير المدخلات وإنتاج الماشية، ثم تمر عبر عدة مستويات من الأسواق، بدءاً من البيع المباشر من المزرعة أو القطيع، وصولاً إلى الأسواق النهائية في المدن الكبرى مثل أم درمان وسواكن. عادةً يجمع الماشية وسطاء مستقلون (جلابة)، أو وكلاء يشترون من الرعاة ويبيعون في الأسواق الثانوية. ويلعب الوسطاء والضامنون دوراً مهماً في تأكيد مشروعية المعاملات. ونادراً ما يعتمد التجار على القروض البنكية، بل يعتمدون على رأس مالهم الخاص لنقل الماشية إلى الأسواق النهائية أو للتصدير.

يوضّح الشكل أعلاه نسب الصادرات حسب نوعها (ماشية حية ولحوم مذبوحة وجلود) إلى إجمالي ما تستقبله كل دولة مستوردة. ويُظهر الشكل بوضوح تفضيلات الدول، مثل تفضيل المملكة العربية السعودية لاستيراد الماشية الحية مقارنة بتفضيل الإمارات العربية المتحدة لاستيراد اللحوم المذبوحة. ويُلاحظ أيضاً أن المملكة العربية السعودية كانت من بين أكبر المستوردين للجلود واللحوم المذبوحة، إلا أن قيمة هذين البندين تظل صغيرة نسبياً مقارنة بقيمة وارداتها من الماشية الحية. ومن الشكل الآخر، يمكن ملاحظة أن الماشية الحية تشكّل الجزء الأكبر من القيمة الناتجة عن صادرات السودان بين الأنواع المختلفة.

تشمل مسالخ التصدير في السودان مسالخ الكدرو، وشاهين، وكرري، وبورتسودان، وسواكن، والقضارف. أما بالنسبة لمسالخ الاستهلاك المحلي، فهي عديدة لكن بسعات أصغر. على سبيل المثال، في مدينة الدامر يوجد مسلخ واحد، بالإضافة إلى خمسة مسالخ أخرى موزعة على سبع محليات بالولاية. وقد خرجت جميع مسالخ التصدير في الخرطوم عن الخدمة، بما في ذلك مسلخي الكدرو وكرري ومسلخ شاهين الذي يعود إلى الاستثمار السعودي. ومن جهة أخرى، افتتح مسلخ تالا، المموّل من السعودية، في ديسمبر 2023 بولاية نهر النيل بوصفه مصدراً للحوم المبردة عالية الجودة. ويحتوي المسلخ غرفاً لمعالجة النفايات، وغرف تبريد متطوّرة، ومنشآت للحجر الصحي والرعاية البيطرية، وصالات للتصدير، ومختبرات، وغير ذلك من المرافق التي أُنشئت وفقاً للمعايير الدولية. وقد بدأ المسلخ في التصدير إلى السعودية وفقاً لبيانات الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية[12].

وفقاً لمسح أجرته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أفاد حوالي 86% من المشاركين بأن المزارعين في مناطقهم يواجهون تحديات في تسويق محاصيلهم وماشيتهم. بينما أفاد 41% منهم أن هذه التحديات كبيرة. وشملت أبرز التحديات ارتفاع تكاليف النقل (61%)، وزيادة تكاليف الأعلاف وما يتصل بها من سلع (59%)، وعدم القدرة على الوصول بأنفسهم إلى الأسواق بسبب انعدام الأمن أو النزاعات (38%)، ونقص وسائل النقل بما في ذلك الشاحنات والمركبات (27%)، وتدمير الأسواق (24%)، وتدمير البنية التحتية مثل الجسور والطرق (21%) [13].

كانت تكاليف الأعلاف والأدوية البيطرية في ارتفاع مستمر، سواء قبل اندلا ع النزاع أو بعده. ويعكس هذا الارتفاع الأزمات المتعددة التي تؤثر على القطاع، بما في ذلك نقص الأعلاف والأدوية الحيوانية، وتدهور الخدمات اللوجستية والبنية التحتية. وهناك حاجة ماسة إلى تدخل عاجل لإعادة بناء القطاع وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات التي تعتمد على الثروة الحيوانية مصدراً رئيسياً للدخل.

تدير المؤسسات الحكومية قطاع الثروة الحيوانية في السودان وتؤثر عليه على مستويات متعددة. فعلى المستوى الاتحادي، تقود

---

[12] رصد ميداني لأثر منذ ديسمبر 2023.

13 The Food and Agriculture Organization, “Impact of shocks on livestock inputs, food supply chains and livestock livelihoods,” August 2024, available at: https://data.unhcr.org/en/documents/details/110420

وزارة الثروة الحيوانية والسمكية تطوير القطاع، وتضع السياسات على المستوى الوطني، وتوفر خدمات مكافحة الأمراض وإنتاج اللقاحات. وعلى المستوى الولائي، تقوم وزارات الثروة الحيوانية الولائية بتنفيذ السياسات الاتحادية، وكفالة التوافق مع الأهداف الوطنية، والتنسيق مع الجهات الاتحادية في تقديم الخدمات. أما على المستوى المحلي، فتتولى السلطات المحلية إدارة الخدمات الصحية المباشرة للثروة الحيوانية وتقديم الإرشاد البيطري، بينما تلعب الإدارات القبلية دوراً في إنفاذ اللوائح المحلية والتعاون مع الحكومة في إدارة الموارد وجمع الضرائب.

خضع تسويق الثروة الحيوانية تدريجياً للتحسين بمرور الوقت، ليس من خلال خطوات جذرية، بل عبر تغييرات تدريجية. على سبيل المثال، تم تعبيد الطرق وإنشاء مرافق للحجر الصحي والتطعيم. وبشكل متزايد، تُسمّن الماشية الهزيلة التي تُشترى من الرعاة في المراعي قبل ذبحها أو تصديرها حيوانات حية.

فيما يتعلق بتأثير الحرب على صحة الحيوانات، أوضحت الدكتورة منال النعيم، الطبيبة البيطرية العاملة في ولاية نهر النيل، لشبكة "أتر" أن الولاية بأكملها تواجه أزمة في توفّر اللقاحات، حيث اختفى العديد منها منذ بداية الحرب، بينما ارتفعت أسعار المتوفر منها بسبب ارتفاع تكاليف النقل. وقالت: "مؤخراً، أصبحت اللقاحات متوفّرة لكن بمقابل مالي، وهو ما يرفض بعض المربّين دفعه رغم أنه مبلغ رمزي جداً. وأشارت إلى أن الشركات الخاصة لا يمكنها استيراد اللقاحات؛ فهي تأتي فقط عبر الجهات الحكومية وتُوزّع في جميع أنحاء السودان. وأضافت أن المختبر المركزي نُقل إلى كسلا بعد اندلا ع الحرب، ولم تقم ولاية نهر النيل حتى الآن بإجراء ترتيبات رسمية معهم".

بسبب الحرب، توقفت خدمات تحسين السلالات وإدخال سلالات جديدة بسبب عدم توفر اختبارات مرض البروسيلا (اختبار وردية البنغال).

وتسببت الحرب في تحديات خطيرة للمربين. وقد أظهر تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن 71% من تجار مدخلات الثروة الحيوانية واجهوا صدمات اقتصادية شديدة بسبب الحرب، حيث أفاد 45% منهم بارتفاع غير مسبوق في تكاليف الوقود والنقل، وأشار 23% منهم إلى زيادة أسعار الأعلاف، بينما تأثر 21% بقيود الحركة المفروضة على التجارة. وأدت هذه التغيرات إلى ضغوط مالية على المنتجين ورفعت تكاليف الإنتاج كثيراً، مما أثر على استدامة العمليات الإنتاجية في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

كان المزيد من الضرر على الثروة الحيوانية واضحاً في جفاف المراعي، ونقص الأعلاف، وشح مياه الشرب، حيث تقلصت مساحات الرعي بسبب قطع الأشجار لأغراض تجارة الفحم النباتي. وذكر العديد من الرعاة أنه في ظل غياب السلطات، دُمّرت العديد من الغابات المخصصة للرعي في ولايتي كردفان ودارفور نتيجة لغياب حراس الغابات وانعدام الرقابة الحكومية.

ثانياً، لوحظ انخفاض واضح في مستويات الإنتاج، حيث أفاد 58% من العاملين في تربية الماشية بتراجع إنتاج الثروة الحيوانية بسبب تدهور المراعي بنسبة 65% نتيجة النزاع والعنف المستمرين، ونقص الخدمات البيطرية بنسبة 64%. بالإضافة إلى ذلك، أدى انتشار الأمراض الحيوانية وتناقص موارد المياه إلى تفاقم الوضع، مما أسهم في انخفاض حاد في إنتاجية الثروة الحيوانية.

يواجه الرعاة أيضاً صعوبات كبيرة في تسويق مواشيهم بسبب إغلاق الأسواق وغياب المشترين، حيث أصبح يتعذّر عليهم

الوصول إلى مناطق الاستهلاك السابقة بسبب الحرب. كما تعرّض العديد منهم لعمليات سرقة عنيفة، حيث يتم غالباً الاستيلاء على وسائل النقل من قِبل قوات الدعم السريع وعناصر مسلحة أخرى، بما في ذلك عصابات النهب التي تسلّحت في ظل انهيار الأمن. ونتيجة لذلك، توقفت عملية نقل الماشية بين أسواق الولايات.

رغم الاضطرابات الكبيرة التي سببتها الحرب على جميع مستويات سلسلة الإمداد، فقد أظهر قطاع الثروة الحيوانية مرونة ملحوظة. وقد كشف تقرير استقصائي حديث لمجلة "أتر" أنه في الوقت الذي واجهت فيه مصادر الثروة الحيوانية التقليدية في غرب ووسط السودان صعوبات وتراجع النشاط التجاري في هذه المناطق، ظهرت مناطق وأسواق جديدة لتوريد الثروة الحيوانية في ولايتي النيل الأبيض والنيل الأزرق، مما عوّض الانخفاض في المناطق التقليدية[14]. وقال مصدرون لمراسلي مجلة "أتر" أن "صادرات الماشية إلى السعودية ودول الخليج الأخرى شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال فترة الحرب"، مما دعم التصريح المتفائل لوزير المالية جبريل إبراهيم في مارس 2024، الذي أكد فيه أن السودان لن يعلن الإفلاس، حيث تم دعم الاقتصاد من خلال زيادة صادرات الذهب والثروة الحيوانية[15].

كيف أثّرت الحرب على شركات القطاع الخاص

شركات القوات المسلحة السودانية: العمل كالمعتاد

رغم التأثيرات السلبية للحرب على قطاع الثروة الحيوانية، يبدو أن الحرب لم تؤثر بشكل كبير على صادرات منظومة الصناعات الدفاعية، التي تعمل في مجال الثروة الحيوانية واللحوم من خلال شركتها "الاتجاهات المتعددة"، التي تصدر المواشي إلى الأسواق التقليدية في مصر والمملكة العربية السعودية. وبعد أكثر من عام بقليل من اندلاع الحرب في السودان، واصلت شركة "الاتجاهات المتعددة" بيع منتجاتها إلى الأسواق المصرية. ففي الأسبوع الأول من مارس 2024، وصلت شحنة تضم خمسة آلاف رأس من الماشية إلى مصر قادمة من جيبوتي، كأول دفعة من عشرين ألف رأس تعاقدت شركة التنمية والاستثمارات المصرية السودانية على توريدها إلى الأسواق المصرية، بهدف تلبية الطلب على اللحوم خلال شهر رمضان[16].

أكد مدير الشركة المصرية للحوم والدواجن، التي توزع اللحوم المستوردة من السودان، أنه "رغم الأزمات السياسية في السودان، لم يتوقف توريد الثروة الحيوانية من السودان منذ بدء العقد مع شركة الاتجاهات السودانية في عام 2015، ولا يزال مستمراً حتى الآن. ومن أجل استباق أي ظروف سياسية محتملة، قامت الشركة القابضة بتنويع مصادر استيرادها". وأضاف أن "50 إلى 75 طناً من اللحوم السودانية المجمدة تُباع يومياً، وترتفع الكمية إلى 120 طناً يومياً خلال شهر رمضان[17] ".كما أشار

---

[14] Atar magazine, “Sudan’s livestock: New routes, new markets, more difficulties,” September 23, 2024 , https://atarnetwork.com/wp-content/uploads/2024/09/ATAR-English-Issue-13-Sudans-livestock-New-routes new-markets-more-difficulties.pdf

[15] الاقتصادية، "وزير المالية السوداني لـ'الاقتصادية': السودان لن يعلن إفلاسه: صادرات الذهب والماشية تدعم الوضع المالي"، 15 مارس 2024، https://www.aleqt.com/2024/03/15/article_2709091.html

[16] Economy Plus, "كيف تستعد ''التموين'' ومؤسساتها لموسم رمضان المقبل؟" 6 مارس 2024 ، متاح علي الرابط: https://economyplusme.com/en/120378

[17] Economy Plus, “ نفس المرجع ,"كيف تستعد التموين ومؤسساتها لموسم رمضان المقبل؟ https://economyplusme.com/en/120378 /

في تصريحه إلى وجود 5,000 رأس من الماشية في انتظار استكمال إجراءات التخليص الجمركي على الحدود السودانية المصرية، بالإضافة إلى 15,000 رأس أخرى في طريقها إلى الموانئ المصرية قادمة من جيبوتي.

في 17 أكتوبر 2023، أي بعد ستة أشهر من اندلاع الحرب، زار فريق من مجلة "أتر" مدينة بورتسودان لدراسة مؤشرات حجم التجارة الخارجية للسودان. وأثناء الزيارة، لاحظ الفريق وجود 15 سفينة في مياه ميناء بورتسودان، وأُبلغوا بأن هناك ست سفن إضافية يُتوقّع وصولها خلال أسبوع من تاريخ الزيارة. قام الفريق بالتحقق من حركة السفن خلال الأسبوعين السابقين للزيارة وفحص أحجامها وحمولاتها ومساراتها، وخلص إلى أن معظم السفن كانت متخصصة في نقل الماشية بين ميناء عثمان دقنة، المخصص لهذا الغرض، وجدة في المملكة العربية السعودية. كما لاحظ الفريق وصول ناقلات نفط قادمة من ميناء الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى عدة سفن شحن تنقل بضائع متنوعة بين ميناء بورتسودان وموانئ مصرية، وتركية، وهندية، وعمانية[18].

رغم جميع العوامل المذكورة آنفاً التي تؤثر سلباً على قطاع الثروة الحيوانية، من الواضح أن استمرار الطلب على واردات الماشية واللحوم في السعودية ومصر، على وجه الخصوص، قد خلق طلباً استجابت له سلطات بورتسودان، مما أدى إلى زيادات فعلية في حجم وقيمة صادرات الثروة الحيوانية إلى هذه الأسواق.

تفيد الهيئة العامة للإحصاء في السعودية بأن صادرات السودان إلى المملكة بلغت قيمتها حوالي 800 مليون دولار في عام 2023، حوالي 715 مليون دولار منها من صادرات الثروة الحيوانية. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 77.4% مقارنة بأرقام عام 2022، قبل اندلاع الحرب. وأكد وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم في تصريحات لصحيفة "الاقتصادي" السعودية و"الجزيرة نت" أن صادرات الثروة الحيوانية لم تتأثر بالحرب الدائرة[19]. ويعزو المراقبون ذلك إلى إجراءات اتخذتها الحكومة السودانية، مثل نقل المختبر البيطري من سوبا في الخرطوم إلى كسلا لفحص الصادرات، وتأمين الطريق من شمال وغرب كردفان لنقل الثروة الحيوانية، وافتتاح مسلخ تالا (الذي أشرنا إلي فيما تقدم) في ولاية نهر النيل.

في مصر، أفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن واردات مصر من الماشية الحية من السودان في عام 2023 قُدّرت بحوالي 164 مليون دولار، وكانت الجمال هي الصادرات الرئيسية. وفي الوقت نفسه، ومع السعي لتعويض الخسائر الكبيرة في الإيرادات الحكومية بسبب الحرب، رفعت وزارة المالية مؤشر التعريفة الجمركية بنحو 46%، مما شكّل تحدياً أمام المصدرين السودانيين[20].

يبدو أن حركة تجارة الصادرات والواردات بدأت تستقر بعد ستة أشهر من اندلاع الحرب، حيث كانت صادرات الماشية

[18] Atar magazine, October 19, 2023.

[19] Al-Eqtisadiah, “Sudanese Finance Minister to Al-Eqtisadiah: Sudan will not declare bankruptcy.. Gold and livestock exports support the financial situation,” March 15, 2024, in Arabic, available at : https://www.aleqt.com/2024/03/15/article_2709091.html

[20] راديو دبنقا، "ارتفاع جديد في الدولار وانتقادات لفرض رسوم على صادرات الماشية"، 22 فبراير 2024، متوفر باللغة العربية على الرابط:
https://www.alrakoba.net/31900275/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%B1%D8%B3/

الحية في طليعة مبيعات السودان إلى الأسواق التقليدية في السعودية ومصر. ونظراً إلى أن جزءاً كبيراً من الماشية المصدرة عبر ميناء عثمان دقنة تأتي من مناطق خاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، فهذا يشير إلى أن الظروف التي أوجدتها الحرب في مناطق إنتاج الثروة الحيوانية لم تمنع حركة تجار الماشية عبر خطوط المواجهة، كما يتضح من عدد الشاحنات التي تحمل الأغنام من مناطق قوات الدعم السريع في غرب السودان إلى المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية ومنافذ التصدير في شرق وشمال السودان.

مخططات الابتزاز والحماية التي تمارسها قوات الدعم السريع في قطاع الثروة الحيوانية

يخدم تدفّق الثروة الحيوانية من غرب ووسط السودان إلى بورتسودان أيضاً مصالح قوات الدعم السريع، حيث يوفر لهم فرصة لفرض ضرائب غير قانونية وأتاوات حماية على هذه الحركة. بيد أنه وبسبب الاستقلال النسبي لبعض فصائل قوات الدعم السريع، وغياب أو ضعف الانضباط العسكري بينها، واعتمادها على النهب، لم تمنع هذه الضرائب من وقوع حوادث قتل الرعاة وسرقة الثروة الحيوانية. فعلى سبيل المثال، خسر السكان في ود عشانا بمحلية أم روابة في ولاية شمال كردفان، التي كانت تحت سيطرة قوات الدعم السريع في أكتوبر 2023 قبل أن يستعيدها الجيش في فبراير الماضي، أكثر من 750 رأساً من الماعز و180 من الأغنام و90 بقرة حلوب وفقاً لإحصائية غير رسمية حصلت عليها "أتر" من الطبيب البيطري المحلي. ومثال آخر لحادثة وقعت في ولاية جنوب كردفان، حيث نُهب قطيع يضم 157 ناقة و43 جملاً بواسطة مسلحين قتلوا ثلاثة من الرعاة وأصابوا أربعة آخرين في يوليو 2023. وفي مقابلة مع مجلة "أتر"، أشارت سلوى عيسى، وهي طبيبة بيطرية بوزارة الثروة الحيوانية إلى وقوع خسائر كبيرة في قطعان صغار الرعاة، وقالت إن إعادة بناء القطعان مكلف للغاية وأضافت: "يستخدم صغار الرعاة دائماً طرقاً شاقة في اختيار الحيوانات وتحسين سلالاتها، وعندما يفقدونها يُضطرون للعمل لفترات طويلة لإعادة بنائها مرة أخرى"[21].

وفقاً لتقرير صحفي نشره راديو دبنقا بتاريخ 3 يونيو 2024، اتفق عدد من تجار الماشية في الأبيض، المحاصرة من قبل قوات الدعم السريع، مع قائد ميداني يُدعى اللواء أبو شنب على حماية قافلة تضم 38 شاحنة محملة بالأغنام إلى تندلتي، التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية، مقابل 3.5 مليون جنيه سوداني حتى يتمكنوا من تصديرها إلى السعودية [22]. ورغم هذا الاتفاق، قامت مجموعة من مقاتلي قوات الدعم السريع بنهب 80 رأساً من الأغنام. وفي 14 يونيو، وقع اشتباك بين فصائل قوات الدعم السريع في مدينة أم روابة بسبب خلاف بين قادتهم حول الضرائب المفروضة على شاحنات محملة بالأغنام كانت في طريقها للتصدير[23].

أصبح صغار الرعاة أيضاً ضحايا للغارات الجوية التي شنتها القوات الجوية التابعة للقوات المسلحة السودانية، والتي استهدفت العديد من أسواق الماشية ومناطق سقيها في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، بما في ذلك العاصمة الخرطوم.

---

[21] مقابلات مجلة اتر، محفوظة بأرشيف المجلة

[22] راديو دبنقا، "ميليشيات قوات الدعم السريع تنهب صادرات الهادي في الأبيض"، 3 يونيو 2024، https://shorturl.at/HIlk0

[23] رادبو دبنقا، "هدوء حذر في أم روابة بعد اشتباكات بين قوات الدعم السريع"، 14 يونيو 2024، https://shorturl.at/lttMl

وتُعد الأسواق الثانوية والنهائية للماشية مراكز تجارية شاملة يتم فيها بيع وشراء الماشية. ونظراً إلى الفرص التي توفّرها هذه الأسواق لقوات الدعم السريع ومقاتليها لخلق مصادر دخل جديدة، شنّت القوات المسلحة السودانية غارات جوية منتظمة على أسواق الماشية في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. وأسفرت هذه الغارات عن قتل عشرات المدنيين ومئات من رؤوس الماشية.

استهدفت إحدى هذه الغارات الجوية سوق المويلح بالقصف في 7 يونيو 2023، مما أسفر عن إصابة ومقتل العشرات[24]. وكان السوق يُعد أكبر وأهم سوق للماشية في السودان، حيث لعب دوراً مركزياً في صادرات الثروة الحيوانية السودانية، وقد دُمر بالكامل. ووفقاً لتقرير إخباري لراديو دبنقا، تسببت غارة جوية أخرى في 25 أبريل 2024 على موقع بئر يجمع المدنيين والماشية بالقرب من مدينة مليط في شمال دارفور في قتل سبعة مدنيين وأكثر من 250 جملاً، دون أن يكون هناك أي من مقاتلي قوات الدعم السريع بين الضحايا[25].

برّرت القوات المسلحة السودانية وداعموها الإسلاميون الغارات الجوية على الأهداف المدنية في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، بما في ذلك المناطق السكنية والأسواق ونقاط سقي الماشية، بزعم أن هذه المناطق تشكل "حواضن اجتماعية لقوات الدعم السريع"، وهو تبرير مستتر لإنزال العقاب الجماعي على مجموعات سكانية ينحدر منها متمردون ضد "شرعية" الدولة، ويُعتبر هذا النوع من العقاب ممارسة ذات تاريخ طويل لدى القوات المسلحة السودانية. وقد أصدر الشيخ المتطرف عبد الحي يوسف، تصريحاً من منفاه في تركيا، فتوى مثيرة للجدل، حيث أعطى شرعية دينية لهذا التبرير غير المقبول الذي يُعد في الواقع انتهاكاً لقوانين الحرب. وصرح الشيخ أن الخسائر المدنية الناتجة عن الضربات الجوية على أنصار ومؤيدي المتمردين مقبولة دينياً[26].

التوصيات

لمعالجة الاستغلال المحتمل لقطاع الثروة الحيوانية على نحو ما نوقش في هذه الورقة، نوصي بالآتي:

- ***تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار:*** سيوفر التنفيذ الفوري لاتفاقيات وقف إطلاق النار واحترام الممرات الإنسانية الحماية لمسارات وأسواق الثروة الحيوانية من العنف، مما يسهل حركة البضائع والخدمات اللازمة لتجارة الثروة الحيوانية.
- ***إنشاء برامج تنموية طويلة الأمد:*** بمجرد تحقيق السلام، يجب إعطاء الأولوية لبرامج التنمية طويلة الأمد التي تركز على تحسين قطاع الثروة الحيوانية، بما في ذلك الاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة، والخدمات البيطرية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وهي عوامل حيوية لتعافي القطاع ونموه.

---

[24] سبوتنيك عربي، " السودان... عشرات القتلى والجرحى إثر قصف جوي على سوق المويلح في أم درمان"، 7 يونيو 2023، 1تاح على الرابط: https://shorturl.at/rbJ0d

[25] راديو دبنقا، "مقتل سبعة أشخاص ونفوق 250 من الإبل في غارة جوية على مليط"، 26 أبريل 2024، يناير،" متاح علي الرابط: https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/مقتل-سبعة-اشخاص-ونفوق-250-من-الابل-اثر-غار

[26] التغيير، "فتوى عبد الحي يوسف بقتل"حاضنات الدعم السريع"... هل تجعله مجرم حرب؟!"، متاح على الرابط: https://www.altaghyeer.info/ar/2024/08/31/.

- ***إصلاح السياسات*** : ينبغي على الحكومة السودانية النظر في إصلاح السياسات المتعلقة بتجارة وتصدير الثروة الحيوانية، لا سيما فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية التي قد تعيق القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.
- ***تحسين البنية التحتية*** : يجب إعطاء الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية، مثل وسائل النقل والمرافق البيطرية، لتسهيل حركة الثروة الحيوانية وتحسين جودة الصادرات، وينبغي أن تكون هذه الاستثمارات تحت إشراف حكومة مدنية لدعم التعاون بين القطاعين العام والخاص. ويشمل ذلك بناء مسالخ جديدة وتعزيز القائم منها.
- ***دعم صغار الرعاة:*** يجب صياغة مبادرات لتقديم الدعم لصغار الرعاة الذين تكبدوا خسائر بسبب النزاع، ويمكن أن يشمل ذلك تقديم مساعدات مالية، وتوفير الخدمات البيطرية، وتدريبهم على ممارسات إدارة القطعان.
- ***التعاون الدولي***: يمكن لأن يساعد التعاون مع المنظمات الدولية والدول المجاورة من أجل كفالة استقرار تجارة الثروة الحيوانية في المنطقة في دعم الاقتصاد السوداني. ويجب أن تركز هذه الشراكات على إرساء ممارسات تجارية عادلة، كما يتعين التركيز على معالجة المخاوف الأمنية التي تؤثر على حركة الثروة الحيوانية عبر الحدود.
- ***المتابعة والتقييم***: سيكون من الضروري إنشاء نظام رصد قوي لتتبع ديناميكيات تجارة الثروة الحيوانية وتأثيرات النزاع الحالي عليها، لموائمة الاستراتيجيات والسياسات بشكل فعال.

يمكن للسودان، بتنفيذ هذه التوصيات، التعامل بشكل أفضل مع تعقيدات قطاع الثروة الحيوانية، وكفالة سبل العيش للرعاة، وتعزيز مكانته في الأسواق الإقليمية للثروة الحيوانية.